الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي

م .م وسام نوري هادي كاظم العوادي

وزارة الداخلية – كلية الشرطة

البريد الإلكتروني Email : Wissamnoori76@gmail.com

الكلمات المفتاحية: العلاقة التعاقدية ، الخطط التشغيلية، الركائز القانونية.

كيفية اقتباس البحث

العوادي، وسام نوري هادي كاظم ، الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

WarrantyPost-Contractual Confidentiality Obligation

M.M. Wissam Nouri Hadi Kazem Al-Awadi
Ministry of Interior – Police College

Keywords : Contractual relationship, operational plans, legal foundations.

How To Cite This Article
Al-Awadi, Wissam Nouri Hadi Kazem , WarrantyPost-Contractual Confidentiality Obligation,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This study examines post-contractual confidentiality obligations, which represent a fundamental legal framework for protecting confidential information and the economic and intellectual interests of contracting parties. The research aims to analyze the concept of post-contractual confidentiality, distinguish it from obligations during the contract, and review the legal bases in Arab civil, commercial, and criminal laws.

The study also addresses the scope of confidentiality obligations, including the types of protected information (trade secrets, sensitive data, client information, operational plans, studies, and business models) and the duration of the obligation after the contract ends, whether determined by agreement, legal provisions, or indefinitely in the case of essential secrets.

Furthermore, the research examines direct and indirect breaches of confidentiality and their legal consequences, including contractual and tortious liability, civil compensation, penalty clauses, injunctions, and criminal sanctions. The study also highlights the role of Non-Disclosure

Agreements (NDAs) as a practical tool to ensure compliance with confidentiality obligations after the termination of the contractual relationship.

In conclusion, the study provides recommendations to strengthen the protection of confidential information post-contractually, through clear contractual clauses, effective use

Protected information includes trade secrets, financial and technical data, customer information, operational plans, studies, and business models, with legally defined exceptions. The obligation of confidentiality extends according to the contractual or statutory term and can extend indefinitely for industrial secrets or material information whose disclosure could cause harm to the affected party..

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة الالتزام بالكتمان بعد التعاقد، باعتباره أحد الركائز القانونية الأساسية لحماية المعلومات السرية والمصالح الاقتصادية والمعرفية للأطراف المتعاقدة. يهدف البحث إلى تحليل مفهوم الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، والتمييز بين الالتزام أثناء العقد وما بعده، واستعراض الأسس القانونية في القوانين المدنية والتجارية والجزائية العربية.

كما يناقش البحث نطاق الالتزام بالكتمان، بما يشمل أنواع المعلومات المحمية (الأسرار التجارية، البيانات الحساسة، معلومات العملاء، الخطط التشغيلية، الدراسات، ونماذج العمل) وفترة الالتزام بعد انتهاء العقد، سواء كانت مدة محددة باتفاق الأطراف أو وفقًا للقانون، أو تمتد دون أجل في حال الأسرار الجوهرية.

ويستعرض البحث صور الإخلال بالسرية، المباشر وغير المباشر، والآثار القانونية المترتبة عليها، بما في ذلك المسؤولية العقدية والتقصيرية، التعويض المدني، الشرط الجزائي، دعاوى وقف الإخلال، والجزاءات الجزائية. كما يوضح دور الاتفاقيات الخاصة بالسرية (NDAs)كأداة عملية لضمان الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العلاقة التعاقدية.

ختامًا، يقدم البحث توصيات لتعزيز حماية المعلومات السرية بعد انتهاء العقود، من خلال وضوح بنود الالتزام، استخدامNDAs ، وتطبيق الجزاءات القانونية بشكل فعال.

المعلومات المحمية تشمل الأسرار التجارية، البيانات المالية والتقنية، معلومات العملاء، الخطط التشغيلية، الدراسات، ونماذج العمل، مع وجود استثناءات محددة قانونيًا. يمتد الالتزام بالكتمان وفقًا للمدة الاتفاقية أو القانونية، ويمكن أن يمتد دون أجل بالنسبة للأسرار الصناعية أو المعلومات الجوهرية التي قد يتسبب إفشاؤها بضرر للطرف المتضرر.

المقدمة

يعد الالتزام بالكتمان بعد التعاقد أحد الركائز القانونية الأساسية التي تهدف إلى حماية المعلومات السرية والمصالح الاقتصادية والمعرفية للأطراف المتعاقدة. فمع تزايد تعقيد العلاقات التجارية والمهنية، أصبح من الضروري ضمان التزام الأفراد والمؤسسات بالحفاظ على المعلومات التي اطلعوا عليها خلال العلاقة التعاقدية، حتى بعد انتهاء العقد، لما لذلك من أثر مباشر على حقوق الطرف المتضرر وسير الأعمال واستقرار الأسواق.

ويأتي هذا البحث في إطار دراسة طبيعة الالتزام بالكتمان بعد التعاقد، وأسس حماية المعلومات السرية، ونطاق الالتزام، والآثار القانونية المترتبة على الإخلال بهذا الالتزام، إضافة إلى تحليل الوسائل العملية والقانونية لضمان الالتزام وحماية الحقوق، بما يعزز من فعالية التشريعات العربية في هذا المجال.

أولا : أهمية البحث

تتمثل أهمية هذا البحث في النقاط التالية:

١.**أهمية حماية المعلومات السرية** :مع تطور الاقتصاد والمنافسة التجارية، أصبح الحفاظ على الأسرار التجارية والمعلومات التشغيلية والمعرفية أمرًا حيويًا لضمان استقرار الشركات والمؤسسات.

٢.**تسليط الضوء على الالتزامات غير التعاقدية** :يبرز البحث طبيعة الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، سواء كان الالتزام تبعيًا للعقد أو قائمًا على قواعد قانونية عامة، مما يسهم في فهم أوسع للمسؤولية القانونية.

٣.**أهمية الوقاية القانونية** :يساهم البحث في توضيح كيفية استخدام الاتفاقيات الخاصة بالسرية (NDAs)والآليات القانونية الأخرى لضمان حماية المعلومات بعد انتهاء العقد، بما يقلل من النزاعات القانونية.

٤.**تعزيز الفقه القانوني العربي** :يوفر البحث مرجعًا عمليًا لدراسة الالتزام بالكتمان بعد التعاقد في السياق العربي، مع تحليل للقوانين المدنية والتجارية والجزائية، وهو ما يُسهم في تطوير الفقه القانوني التطبيقي.

ثانياً: مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في السؤال التالي:

كيف يمكن حماية الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، وما هي الأسس القانونية ونطاقه الزمني والمعلوماتي، والآثار القانونية المترتبة على الإخلال به في التشريعات العربية؟

وتتبع هذه المشكلة من التحديات العملية التي تواجه الأطراف المتعاقدة، مثل تحديد مدة الالتزام، نطاق المعلومات المحمية، وتطبيق الجزاءات المدنية والجزائية عند الإخلال بالسرية.

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

١.تحديد مفهوم الالتزام بالكتمان بعد التعاقد وتمييزه عن الالتزامات أثناء العلاقة التعاقدية.

٢.تحليل الأسس القانونية للالتزام بالكتمان في القوانين المدنية والتجارية والجزائية العربية.

٣.بيان نطاق المعلومات المحمية ومدة الالتزام بعد انتهاء العقد.

٤.استعراض صور الإخلال بالسرية والآثار القانونية المترتبة عليها، سواء المدنية أو الجزائية.

٥.تقديم توصيات عملية لتعزيز حماية المعلومات السرية بعد انتهاء العقد، بما يشمل استخدام الاتفاقيات الخاصة.(NDAs)

رابعاً: منهجية البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على دراسة النصوص القانونية العربية في القوانين المدنية، التجارية، والجزائية، إضافة إلى المراجع الفقهية والكتب العلمية العربية المتخصصة. كما تم استخدام المنهج المقارن عند الضرورة لمقارنة بعض التشريعات العربية في هذا المجال، مع تحليل حالات قضائية ودراسات تطبيقية توضح تطبيق قواعد الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العلاقة التعاقدية.

المبحث الأول: المفهوم والأساس القانوني للالتزام بالكتمان بعد التعاقد

يُعدّ الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي من أبرز الالتزامات الحديثة التي فرضتها طبيعة العلاقات الاقتصادية المعاصرة، ولا سيما في بيئات الأعمال التي تقوم على المعرفة والمعلومات الحسّاسة. فقد أدّى ازدياد الاعتماد على الأسرار التجارية والبيانات الفنية والمعلومات الاستراتيجية إلى جعل السرية ركيزة أساسية لاستمرار الثقة بين المتعاقدين، بحيث لم يعد الالتزام بالكتمان مقتصرًا على مرحلة تنفيذ العقد، بل امتد ليشمل الفترة اللاحقة على انتهائه بوصفه التزامًا يظل قائمًا رغم زوال الرابطة التعاقدية الأصلية[١].

وتستمدّ هذه الفكرة جذورها من مبادئ قانونية راسخة، في مقدّمها مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود، الذي يقتضي من الأطراف الالتزام بعدم الإضرار بالآخر، سواء أثناء التعاقد أو بعد انقضائه[٢]. كما أنّ القوانين المدنية والتجارية والعمل عالجت مسألة أسرار المهنة وأسرار العمل بطريقة تجعل المستفيد من المعلومات المسؤول عن عدم إفشائها حتى بعد انتهاء العلاقة، حمايةً لمصالح المتعاقد الأصلي[٣]. وقد عزّزت التشريعات الحديثة هذا الاتجاه من خلال تنظيم الأسرار التجارية وفرض حماية خاصة على البيانات الشخصية، وهو ما وسّع الأساس القانوني للالتزام بالكتمان من مجرد التزام تعاقدي إلى واجب قانوني مستقل يهدف إلى حماية النظام الاقتصادي والمراكز القانونية[٤].

وبناءً على ذلك، يتناول هذا المبحث بيان المفهوم العام للالتزام بالكتمان بعد التعاقد، وطبيعته القانونية، والأسس النظرية التي يقوم عليها، تمهيدًا لفهم نطاقه وآثاره في المباحث اللاحقة.

المطلب الأول: التعريف بالالتزام غير التعاقدي بالكتمان

يُشكّل الالتزام غير التعاقدي بالكتمان أحد أهم الآليات التي تفرضها القواعد القانونية الحديثة لحماية المصالح المشروعة للأفراد والمؤسسات، حتى في غياب اتفاق صريح أو شرط مكتوب بين الأطراف. ويقوم هذا النوع من الالتزامات على مجموعة من المبادئ التي توزّعت بين النصوص التشريعية العامة في المسؤولية التقصيرية، والقواعد الخاصة التي تنظّم حماية الأسرار المهنية والتجارية، والمبادئ القضائية الراسخة التي تمنع الإضرار بالغير من خلال إساءة استعمال المعلومات السرية. ولتحديد ملامح هذا الالتزام، من الضروري البدء بتوضيح معناه اللغوي والاصطلاحي.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للالتزام غير التعاقدي بالكتمان

يُشتق مصطلح الكتمان في اللغة العربية من الجذر كتم الذي يحمل معنى إخفاء الشيء وحجبه عن الظهور. ويقال في اللغة: كَتَمَ السرّ أي أخفاه وستره ومنع وصوله إلى الآخرين. ويتضمن هذا الفعل معاني متعددة من بينها الإخفاء، والصون، والحجب، والمنع من الانتشار. وقد استخدمت المعاجم العربية مصطلح الكتمان للدلالة على غاية منضبطة تتمثل في عدم إظهار ما لا ينبغي كشفه، سواء كان ذلك احترامًا للثقة أو اتقاءً للضرر[٥].

أما لفظ الالتزام فيأتي بمعنى اللزوم والوجوب، ويُقال: التزم بالأمر إذا أوجب المرء على نفسه فعله أو امتثاله. وفي السياق القانوني، يُستخدم الالتزام للدلالة على واجب محدد يرتّب على الشخص ضرورة القيام بتصرف أو الامتناع عنه، وهو معنى يستند إلى الطبيعة الملزمة للقواعد

القانونية. ومن ثمّ، يجتمع المفهومان ليشكّلا معنى لغويًا واضحًا هو: وجوب صون الأسرار ومنع إفشائها أو التصرّف فيها على نحو يُخرجها عن نطاق الإخفاء الواجب.

ويُفهم من هذا المعنى اللغوي أن الكتمان ليس مجرد امتناع سلبي عن التصريح، بل هو فعل إيجابي يتضمن حرصًا وقصدًا للحفاظ على سرية المعلومات. كما يتجاوز الكتمان الجانب اللفظي ليشمل عدم إظهار البيانات بأي وسيلة، سواء كانت مكتوبة أو رقمية أو عملية، وهو ما ينسجم مع اتساع مفهوم السرية في العصر الحديث.

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للالتزام غير التعاقدي بالكتمان

في الاصطلاح القانوني، يُقصد بالالتزام غير التعاقدي بالكتمان: واجب قانوني يفرض على الشخص، بحكم القاعدة العامة في منع الإضرار بالغير وبموجب الالتزامات المهنية أو الأخلاقية أو الوضعية، أن يحفظ المعلومات السرية التي تصل إلى علمه دون اتفاق مسبق، وأن يمتنع عن إفشائها أو استخدامها في غير الأغراض المشروعة، وذلك حمايةً لمصلحة صاحبها وللمراكز القانونية التي يمكن أن تتضرر من الكشف عنها.

ويقوم هذا التعريف على عدة مرتكزات قانونية وفلسفية. فالالتزام غير التعاقدي بالكتمان لا يستمد وجوده من العقد، بل من طبيعة العلاقة أو الظرف الذي نشأت فيه السرية، ومن مبدأ عام مفاده أنه لا يجوز للشخص الاستفادة من معلومة سرية حصل عليها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة على نحو يضرّ بصاحبها. وقد اعتبر الفقه أن مجرد توافر عنصر السرية يجعل من استعمالها على نحو غير مأذون فيه خطأً تقصيريًا يرتّب المسؤولية[٦].

وتؤكد التشريعات الحديثة أنّ هذا الالتزام قد ينشأ في عدة صور، منها علاقة العمل التي تستمر فيها السرية حتى دون وجود شرط مكتوب، ومنها علاقة المهنة التي تفرض على الطبيب والمحامي والصيدلي وغيرهم واجبًا دائمًا بعدم إفشاء ما يطلعون عليه بحكم مهنتهم. كما يمتد هذا الالتزام إلى الظروف التي يحصل فيها الشخص على معلومات ذات قيمة اقتصادية أو معرفية، بحيث يُعدّ كشفها إخلالًا بواجب قانوني مستقل، حتى إن لم يكن بين الأطراف عقد ينظم السرية[٧]

ويكشف هذا التعريف عن أن جوهر الالتزام غير التعاقدي بالكتمان يتمثل في حماية مصلحة مشروعة تستمر في الوجود بغض النظر عن وجود العقد أو عدمه. فالمعلومة السرية تظل ذات قيمة لصاحبها، واستخدامها دون إذن يشكل اعتداءً على حق ثابت، مما يجعل هذا الالتزام تجسيدًا للوظيفة الوقائية للمسؤولية المدنية، وامتدادًا لمبدأ الامتناع عن الإضرار بالغير.

المطلب الثاني: الأساس القانوني للالتزام بالكتمان

تقوم أهمية الالتزام بالكتمان بعد التعاقد على قاعدة قانونية راسخة، مفادها أن حماية الأسرار والمعلومات الحساسة تمثل ركيزة أساسية في ضمان النزاهة والثقة في التعاملات المدنية والتجارية والمهنية. ويُنظر إلى الالتزام بالكتمان ليس فقط كاتفاق خاص بين أطراف العلاقة، بل كجزء من منظومة القواعد العامة التي تقيم التوازن بين حرية التصرف وحق الأطراف في الحفاظ على مصالحها، سواء أثناء العلاقة التعاقدية أو بعدها. ويأتي هذا الأساس القانوني من مصادر متعددة تتفاوت بين القانون المدني، القانون التجاري، التشريعات الخاصة بحماية البيانات، والاتفاقات الخاصة مثل اتفاقيات عدم الإفشاء، والتي تكمل بعضها بعضًا في فرض الالتزام وبيان نطاقه وآثاره.

الفرع الأول: الأساس في القانون المدني والتجاري

ينبع الالتزام بالكتمان من القواعد العامة في القانون المدني التي تحكم المسؤولية عن الضرر والوفاء بالالتزامات بموجب العقد، ويأتي في مقدمتها مبدأ حسن النية في تنفيذ الالتزامات، الذي يقتضي أن يتصرف كل طرف بما لا يخل بمصالح الطرف الآخر ويمنع الاستفادة غير المشروعة من المعلومات التي اكتسبها أثناء العلاقة التعاقدية[٨]. ويستند القانون المدني أيضًا إلى مبدأ المسؤولية التقصيرية، حيث يتحمل كل شخص مسؤولية الإضرار بالغير نتيجة إفشاء أو سوء استخدام المعلومات السرية[٩].

أما في القانون التجاري، فقد تم تعزيز هذا الالتزام من خلال قواعد حماية الأسرار التجارية وأسرار العمل، إذ تُعد المعلومات الفنية والتجارية والمالية لأي شركة أو مؤسسة من الأصول التي يجب صونها ومنع الإفشاء عنها، حتى بعد انتهاء علاقة العمل أو العقد[١٠]. وقد أشار القضاء إلى أن كشف الأسرار التجارية للمنافسين أو استعمالها على نحو يضر بالشركة يُعد إخلالًا بالالتزام القانوني ويستوجب التعويض، حتى لو لم ينص العقد على شرط السرية صراحةً[١١].

كما يضيف الفقه أن الالتزام بالكتمان في المجال التجاري يتمتع بصفة الاستقلالية، فهو لا يعتمد على وجود عقد محدد بل يقوم على وظيفة الوقاية من الإضرار بالمصالح الاقتصادية، ويعكس دور القانون في حماية المعلومات الحيوية وحفظ التوازن بين حرية التصرف وحق الحفاظ على السرية.

الفرع الثاني: الأساس في قوانين البيانات والاتفاقات الخاصة

تكتسب حماية الالتزام بالكتمان بعد التعاقد أهمية مضاعفة في ظل التشريعات الحديثة لحماية البيانات وأسرار التجارة. فالقوانين الوطنية والدولية لحماية البيانات الشخصية والأسرار التجارية

تنص على وجوب صون المعلومات وعدم الإفشاء عنها، حتى لو لم يكن هناك عقد واضح بين الأطراف، كما هو الحال في قوانين حماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) وقوانين حماية الأسرار التجارية الفرنسية والبريطانية[١٢].

من جهة أخرى، تلعب الاتفاقات الخاصة مثل NDA (Non-Disclosure Agreements) دورًا مهمًا في تكريس الالتزام بالكتمان، حيث يلتزم الأطراف بموجب هذه الاتفاقيات بعدم إفشاء المعلومات أو استخدامها إلا للأغراض المحددة صراحةً في الاتفاقية. وتُعتبر هذه الاتفاقيات أداة فعّالة لضمان الامتثال القانوني للسرية، وتحد من النزاعات المستقبلية، إذ يقرّ القضاء غالبًا بأثرها القانوني في حال الإخلال بالسرية[١٣].

ويشير الفقه إلى أن هذه الاتفاقيات لا تنشئ التزامًا جديدًا فحسب، بل تعمل على تعزيز الالتزام القانوني القائم بالفعل، سواء أكان ناشئًا عن العقد، أو عن القواعد العامة في القانون المدني أو التجاري، أو عن واجبات أخلاقية ومهنية. ومن هنا يظهر أن الأساس القانوني للالتزام بالكتمان يجمع بين النصوص التشريعية والاتفاقيات الخاصة والمبادئ العامة للمسؤولية القانونية، مما يمنحه صفة الالتزام المستمر والملزم حتى بعد انتهاء العلاقة التعاقدية.

المبحث الثاني: نطاق الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي

يمثل نطاق الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي العنصر المحوري لفهم مدى تأثير هذا الالتزام وفاعليته في حماية المصالح المشروعة للأطراف المتعاقدة. فبينما يُعرف الالتزام بالكتمان بوجوب حفظ المعلومات السرية وعدم إفشائها، تبرز أهمية تحديد طبيعة المعلومات التي يشملها هذا الالتزام، ومدى استمرار الحماية القانونية لها بعد انتهاء العقد، باعتبار أن الإفشاء أو سوء الاستخدام قد يتسبب بأضرار جسيمة للطرف المتضرر.

وينطلق هذا المبحث من فكرة أن الالتزام بالكتمان لا يقتصر على مجرد نصوص العقد، بل يمتد ليشمل المعلومات التي اكتسبها الطرف المتعاقد خلال تنفيذ العلاقة، سواء كانت تجارية، مالية، تقنية، أو تشغيلية، كما يشمل معلومات العملاء والخطط والدراسات التي تمثل جوهر المعرفة العملية للمتعاقد. ويهدف المشرع والقضاء من خلال حماية هذه المعلومات إلى ضمان عدم استفادة الغير منها بطرق غير مشروعة، وحماية الحقوق الاقتصادية والمعرفية للأطراف.

كما يتناول المبحث تحديد **الاستثناءات القانونية** التي تحدّ من نطاق الالتزام بالكتمان، مثل المعلومات المتاحة للعامة، أو المعلومات التي يصرّح القانون بالكشف عنها، أو تلك التي يكشف عنها لصالح حماية حق مشروع. ويظهر من ذلك أن نطاق الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي ليس مطلقًا، بل مشروط بموازنة مصالح الأطراف وبين الحق في حماية المعلومات والحق العام في

الوصول إلى المعلومات، بما يحقق التوازن القانوني المطلوب ويعزز الثقة في المعاملات الاقتصادية والمهنية.

المطلب الأول: أنواع المعلومات المحمية

يمثل تحديد نطاق المعلومات التي يشملها الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي خطوة أساسية لفهم طبيعته القانونية وفاعليته العملية. فالالتزام بالكتمان لا ينطبق على كل ما يطلع عليه الطرف، بل يقتصر على المعلومات التي تتميز بالقيمة الاقتصادية أو الفنية أو الاستراتيجية، والتي إن أفشي عنها أو استُخدمت بشكل غير مشروع، قد يتعرض صاحبها للضرر المادي أو المعنوي. ويبرز هذا المطلب أهمية تصنيف المعلومات إلى أنواع محددة، بحيث يمكن توجيه الالتزام القانوني بشكل دقيق وفعال.

الفرع الأول: المعلومات التجارية والبيانات الحساسة

تشكل الأسرار التجارية حجر الزاوية للالتزام بالكتمان بعد التعاقدي، إذ تضم كل المعارف غير المعلنة التي تمنح صاحبها ميزة تنافسية، مثل العمليات الإنتاجية، التصاميم، الاختراعات، الخطط التسويقية، والبيانات المالية والتجارية الخاصة بالشركة. ويكفل القانون المدني والتجاري حماية هذه الأسرار، معتبرًا أن أي إفشاء لها بعد انتهاء العقد يُعد إخلالًا بالتزام الكتمان، سواء كان الالتزام ناشئًا عن العقد ذاته أو عن القواعد العامة للمسؤولية[١٤]

وتعتبر البيانات الحساسة الأخرى جزءًا مهمًا من المعلومات المحمية، وتشمل البيانات المالية، التقنية، والشخصية. فالبيانات المالية تتعلق بالتقارير والموازنات والخطط الاقتصادية الداخلية للشركة، بينما تشمل البيانات التقنية معلومات المنتجات، أساليب الإنتاج، والعمليات التقنية المختلفة. أما البيانات الشخصية فتخص العملاء أو الموظفين أو الشركاء، ويكفل الالتزام بالكتمان حمايتها من الإفشاء أو الاستعمال غير المشروع[١٥]

الفرع الثاني: المعلومات التشغيلية والمعرفية

تتعلق هذه الفئة بالمعلومات التي تمثل جوهر العمليات التشغيلية والمعرفية للمؤسسة، وتشمل معلومات العملاء، الخطط التشغيلية، الدراسات، ونماذج العمل. ويكتسب الالتزام بالكتمان أهميته في هذا السياق، إذ أن الإفشاء أو استخدام هذه المعلومات بعد انتهاء العقد قد يؤدي إلى خسائر مالية ومعنوية جسيمة، ويؤثر على الميزة التنافسية للمتعاقد[١٦]

ولا يغفل القانون والفقه تحديد استثناءات لهذا الالتزام، وتشمل المعلومات التي أصبحت متاحة للعامة، أو ما يسمح القانون بالكشف عنه، أو ما يتم الإفصاح عنه لحماية حق مشروع أو

للامتثال للالتزامات القانونية. ويهدف هذا التقنين إلى موازنة حماية المعلومات السرية وحق الوصول إلى المعلومات العامة، بما يعزز التوازن بين المصالح الخاصة والعامة[١٧]

المطلب الثاني: مدة الالتزام ومجاله الزمني

تعد مدة الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي عنصرًا أساسيًا لفهم نطاق هذا الالتزام وفاعليته القانونية، إذ إن الالتزام لا يقتصر على فترة العقد نفسها، بل يمتد إلى ما بعد انتهاء العلاقة التعاقدية. وتحديد مدة الالتزام يتيح للأطراف فهم حقوقهم وواجباتهم، ويحد من النزاعات القانونية المتعلقة بالإفشاء عن المعلومات السرية أو استخدامها بشكل غير مشروع. ويتضح من دراسة القوانين والفقه أن الالتزام بالكتمان يمكن أن يكون محددًا باتفاق الأطراف، أو منصوصًا عليه في القانون، أو ممتدًا دون تحديد زمني في حالات خاصة.

الفرع الأول: المدة الاتفاقية والقانونية

يمكن تحديد مدة الالتزام بالكتمان بموجب اتفاق صريح بين الأطراف. ففي كثير من العقود، مثل عقود العمل أو عقود الشراكة أو عقود الخدمات الاستشارية، يتم وضع بند خاص يوضح مدة استمرار الالتزام بعد انتهاء العقد، سواء كانت هذه المدة محددة بعدد أشهر أو سنوات، أو حتى لفترة زمنية معينة بعد خروج الطرف من العلاقة التعاقدية[١٨]. ويهدف هذا النوع من الاتفاقات إلى حماية المعلومات السرية ومنح صاحبها ضمانًا قانونيًا واضحًا ضد الإفشاء غير المشروع.

أما المدة القانونية فهي تلك التي يفرضها القانون دون الحاجة إلى اتفاق مسبق بين الأطراف. فقد نصت بعض التشريعات على وجوب الحفاظ على الأسرار المهنية أو التجارية لفترة معينة، مثل حماية الأسرار الصناعية أو المعلومات الفنية الحساسة لفترة زمنية محددة بعد انتهاء العقد[١٩] ويهدف القانون إلى تحقيق التوازن بين مصلحة صاحب المعلومات وحق الطرف الآخر في الانتفاع بعلاقاته المهنية أو الوظيفية، وضمان عدم وقوع ضرر من الإفشاء غير المشروع.

الفرع الثاني: الحالات التي يمتد فيها الالتزام دون أجل

هناك فئات من المعلومات تتطلب امتداد الالتزام بالكتمان إلى ما بعد المدة المحددة في العقد أو القانون. ومن أبرز هذه الحالات الأسرار الصناعية والمعلومات الجوهرية التي تشكل قيمة اقتصادية أو تقنية كبيرة، مثل اختراعات أو تصاميم أو طرق إنتاج، والتي قد يؤدي الإفشاء عنها إلى خسارة كبيرة لصاحبها[٢٠]

ويستند الفقه والقضاء إلى قاعدة مفادها أن حماية هذه المعلومات يجب أن تستمر ما دام الضرر محتملًا من الإفشاء، حتى لو تجاوزت المدة المحددة في الاتفاقية أو القانون. ويُعتبر هذا الامتداد استثناءً ضروريًا لضمان حماية الحقوق الاقتصادية والمعرفية، ويبرز دور القانون في الحفاظ

على الاستقرار والعدالة بين الأطراف، بحيث يمنع استخدام المعلومات الحساسة بطريقة تؤثر على المنافسة العادلة أو تسبب ضررًا للطرف الذي يمتلكها[٢١]

المبحث الثالث: الإخلال بالالتزام وآثاره القانونية

يمثل الإخلال بالالتزام بالكتمان بعد التعاقد أحد أهم صور الخرق القانوني الذي يستوجب تطبيق قواعد المسؤولية سواء عقديًا أو تقصيريًا، لما ينتج عنه من أضرار مادية ومعنوية جسيمة يمكن أن تلحق بصاحب المعلومات السرية. وتنشأ الحاجة القانونية للتعامل مع هذه الصورة من الالتزام عندما يقوم الشخص الذي اطلع على معلومات سرية بارتيابه أو عمده إلى إفشائها أو استخدامها بطرق غير مشروعة بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، مما يخلق حالة قانونية تتطلب مساءلته ووضع الجزاءات المناسبة له.

ويقوم النظام القانوني في هذا السياق على مبدأ أساسي يتمثل في أن الحق في الحفاظ على السرية جزء لا يتجزأ من الحقوق الشخصية والاقتصادية، وأن أي إخلال بهذا الحق يستوجب تطبيق مجموع من القواعد الجزائية والمدنية لتدارك الضرر وتعويضه، ويختلف أثر هذا الإخلال وشكله بحسب نوع التصرف الذي وقع به مرتكب الإخلال، والشكل القانوني للالتزام الذي تم انتهاكه.

المطلب الأول: صور الإخلال بالسرية

يمثل الإخلال بالسرية بعد التعاقد أحد أبرز صور خرق الالتزام بالكتمان، ويظهر جليًا في الحالات التي يقوم فيها الطرف الذي اطلع على المعلومات السرية باستخدامها أو إفشائها بطرق غير مشروعة، بما يضر بمصالح صاحب المعلومات. وتعد دراسة هذه الصور ضرورية لفهم نطاق المسؤولية القانونية المترتبة على الإخلال، وكذلك لتحديد آليات الحماية المتاحة للطرف المتضرر.

الفرع الأول: صور الإخلال المباشر

تشمل صور الإخلال المباشر كل التصرفات التي تنطوي على كشف المعلومات السرية بشكل مباشر، وتعد هذه التصرفات من أكثر الأفعال خطورة على الطرف المتضرر:

أولاً، إفشاء المعلومات للغير، ويتمثل في نقل البيانات السرية أو المعلومات التشغيلية أو المالية أو التقنية إلى أشخاص خارج نطاق العلاقة التعاقدية. ويعتبر هذا التصرف خرقًا صريحًا لمبدأ حسن النية المقرّ في القوانين المدنية والتجارية، ويترتب عليه مسؤولية التعويض عن الضرر الناتج عن الإفشاء[٢٢]

ثانيًا، تسريب الوثائق أو البيانات، ويشمل إفشاء المستندات الداخلية، مثل خطط العمل، الدراسات المالية، أو المعلومات التقنية الحساسة. ويعتبر تسريب الوثائق أحد أخطر صور الإخلال، لأنه قد يؤدي إلى كشف استراتيجيات المؤسسة أو أسرارها التجارية، ما يهدد استقرارها الاقتصادي والمعرفي[٢٣]

الفرع الثاني: صور الإخلال غير المباشر

تشمل صور الإخلال غير المباشر الأفعال التي تتعلق باستخدام المعلومات السرية لتحقيق مكاسب شخصية أو مهنية بعد انتهاء العقد. ويحدث هذا النوع من الإخلال عندما يستفيد الشخص من المعلومات التي اطلع عليها خلال العلاقة التعاقدية لصالحه أو لصالح طرف ثالث، دون إذن أو موافقة صاحب المعلومات. ويُنظر إلى هذا الفعل في الفقه والقضاء على أنه إخلال جوهري بالالتزام بالكتمان، ويستلزم مساءلة الشخص المخالف قانونيًا[٢٤]

ويؤكد القانون والفقه أن الالتزام بالكتمان يمتد ليشمل منع الإفادة غير المشروعة من المعلومات، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن الإخلال بأي من هذين النوعين يبرر تطبيق المسؤولية العقدية أو التقصيرية أو الجزائية بحسب طبيعة الالتزام ونوع الضرر الواقع على الطرف المتضرر[٢٥].

المطلب الثاني: الجزاءات القانونية

تُعد الجزاءات القانونية أحد أهم أدوات حماية الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي، إذ تهدف إلى رصد المخالفات الناتجة عن الإخلال بالسرية ومعالجتها بما يكفل تعويض الطرف المتضرر وردع المخالفين. وتتنوع هذه الجزاءات بين الجزاءات المدنية، التي تُعنى بتعويض الأضرار، والجزاءات الجزائية التي تُفرض في حالات الإفشاء الجسيمة للأسرار المهنية أو التجارية.

الفرع الأول: الجزاءات المدنية

تشمل الجزاءات المدنية الإجراءات القانونية التي يمكن للطرف المتضرر اتباعها للحصول على التعويض أو اتخاذ تدابير وقائية ضد الإخلال .**المسؤولية العقدية** تنشأ عند وجود نص صريح في العقد يفرض الالتزام بالكتمان، ويصبح أي إخلال بهذا النص خرقًا للعقد يترتب عليه التعويض عن الضرر المادي والمعنوي للطرف المتضرر[٢٦].

أما **المسؤولية التقصيرية** فتُطبق في حال غياب نص صريح بالعقد، إذ يُنظر إلى الإخلال بالسرية على أنه فعل يخل بالحقوق المقررة للطرف الآخر وفق القواعد العامة بعدم الإضرار بالغير.[٢٧]

ويشتمل الإطار المدني أيضًا على **التعويض المدني**، الذي يهدف إلى تقدير قيمة الضرر الذي لحق بالمتضرر نتيجة الإفشاء أو الاستخدام غير المشروع للمعلومات السرية[3]. كما يُعد **الشرط الجزائي** أداة شائعة في العقود، إذ يتم الاتفاق مسبقًا على غرامة محددة في حال الإخلال بالالتزام بالكتمان، ما يسهل مساءلة الطرف المخالف دون الحاجة لإثبات حجم الضرر بدقة[٢٨].

وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للطرف المتضرر اللجوء إلى **دعاوى وقف الإخلال أو منع التعرض**، وهي إجراءات قضائية تحفظية تهدف إلى منع استمرار الضرر أو استخدام المعلومات بشكل غير مشروع لحين الفصل في دعوى التعويض، وهو إجراء يحمي المصالح الاقتصادية والمعرفية للطرف المتضرر[٢٩].

الفرع الثاني: الجزاءات الجزائية والنموذج التطبيقي

تشتمل بعض التشريعات على **أحكام جزائية صارمة** في حال إفشاء الأسرار المهنية أو التجارية، خاصة إذا كانت المعلومات تتعلق بالمنتجات، التصاميم، أو الأسرار الصناعية. وتشمل هذه العقوبات السجن والغرامة، بهدف الردع وضمان حماية حقوق الأطراف ومصلحة المجتمع في حماية الأسرار الاقتصادية والتجارية.[٣٠]

وعلى صعيد التطبيقي، تظهر أهمية **الاتفاقيات الخاصة بالسرية(NDAs)** ، التي تُبرم بين الأطراف لضمان الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد، إذ تحدد بوضوح نوع المعلومات المحمية والمدة الزمنية للالتزام، وتضع العقوبات المدنية أو الجزائية في حالة الإخلال. وتُظهر الدراسات القضائية الحديثة عدة **نماذج قضائية** من المحاكم العربية توضح تطبيق NDAs وفعالية هذه الآليات في حماية المعلومات السرية[٣١].

ويؤكد هذا الفرع أن الجمع بين الجزاءات المدنية والجزاءات الجزائية، مدعومًا بالاتفاقيات الخاصة مثلNDAs ، يشكل **إطارًا متكاملًا لحماية المعلومات السرية** بعد انتهاء العقد، ويضمن حقوق الأطراف ويحد من النزاعات القانونية.

الخاتمة

يمثل الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي أحد الركائز الأساسية لحماية المصالح الاقتصادية والمعرفية للأطراف المتعاقدة، ويعكس توازنًا دقيقًا بين حق الحصول على المعلومات وحق الحفاظ عليها. وقد تبين من خلال هذا البحث أن الالتزام بالكتمان ليس مجرد نص قانوني شكلي، بل هو التزام جوهري يمتد ليشمل المعلومات التجارية، التشغيلية، والمعرفية، ويستمر بعد انتهاء العقد وفقًا للاتفاقيات الخاصة والقوانين المدنية والتجارية والجزائية.

كما أظهرت الدراسة أن نطاق الالتزام بالكتمان يشتمل على أنواع متعددة من المعلومات، بدءًا بالأسرار التجارية والبيانات الحساسة، مرورًا بمعلومات العملاء والخطط التشغيلية، وصولاً إلى الأفكار والدراسات ونماذج العمل، مع مراعاة الاستثناءات القانونية التي تسمح بالكشف عن المعلومات العامة أو ما يصرح به القانون أو ما يكشف لحماية حق مشروع. كما بين البحث أن الالتزام يمتد زمنياً وفقًا للمدة الاتفاقية، أو ما ينص عليه القانون، أو يمتد دون أجل في حال المعلومات الجوهرية أو الأسرار الصناعية، ما يعكس حرص التشريعات على حماية الحقوق الاقتصادية والمعرفية.

وقد أظهر المبحث الثالث أن الإخلال بالالتزام بالكتمان يتمثل في صور مباشرة وغير مباشرة، مثل الإفشاء للغير، تسريب الوثائق، أو استخدام المعلومات لتحقيق مكاسب شخصية، وأن لهذا الإخلال آثارًا قانونية متعددة تشمل المسؤولية العقدية والتقصيرية، التعويض المدني، الشرط الجزائي، دعاوى وقف الإخلال، والجزاءات الجزائية في حال إفشاء الأسرار المهنية أو التجارية. كما بين البحث دور الاتفاقيات الخاصة بالسرية (NDAs) كأداة عملية لحماية الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العلاقة التعاقدية.

النتائج

١.الالتزام بالكتمان بعد التعاقدي له طبيعة قانونية مزدوجة، تجمع بين الالتزام التبعي للحقوق المتعاقد عليها، والالتزام المستقل بحماية المعلومات الحساسة.

٢.المعلومات المحمية تشمل الأسرار التجارية، البيانات المالية والتقنية، معلومات العملاء، الخطط التشغيلية، الدراسات، ونماذج العمل، مع وجود استثناءات محددة قانونيًا.

٣.يمتد الالتزام بالكتمان وفقًا للمدة الاتفاقية أو القانونية، ويمكن أن يمتد دون أجل بالنسبة للأسرار الصناعية أو المعلومات الجوهرية التي قد يتسبب إفشاؤها بضرر للطرف المتضرر.

٤.الإخلال بالالتزام بالكتمان يمكن أن يكون مباشرًا أو غير مباشر، ويترتب عليه مسؤولية قانونية متعددة الأبعاد تشمل المسؤولية العقدية والتقصيرية والتعويض المدني والجزاءات الجزائية.

٥.استخدام الاتفاقيات الخاصة بالسرية (NDAs) يُعد أداة فعالة لتعزيز الالتزام بالكتمان وضمان حماية المعلومات بعد انتهاء العلاقة التعاقدية، ويحد من النزاعات القانونية.

التوصيات

١.**تعزيز وضوح العقود** :ضرورة تضمين بنود واضحة حول الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد، تحدد نوع المعلومات المحمية والمدة الزمنية للالتزام والجزاءات المترتبة على الإخلال.

٢.**تطبيق الاتفاقيات الخاصة (NDAs):** تشجيع استخدام اتفاقيات السرية في جميع العقود التي تتعلق بالمعلومات الحساسة، لضمان حماية الطرف المتضرر وتعزيز الثقة المهنية.

٣.**تحديد نطاق الالتزام بوضوح** :يجب على الأطراف تحديد أنواع المعلومات التي يشملها الالتزام بالسرية، مع ذكر الاستثناءات القانونية لتفادي النزاعات.

٤.**الموازنة بين حماية المعلومات وحق الوصول** :على التشريعات والممارسات العملية تحقيق توازن بين حماية المعلومات السرية وحماية حق الجمهور أو الأطراف الثالثة في الوصول إلى المعلومات عند الضرورة القانونية.

٥.**تطبيق العقوبات المدنية والجزائية بصرامة** :التأكيد على تطبيق المسؤولية العقدية والتقصيرية والجزاءات الجزائية عند الإخلال بالسرية، لضمان الردع وحماية المصالح الاقتصادية والمعرفية.

٦.**رفع مستوى التوعية القانونية** :توجيه البرامج التدريبية والتثقيفية للعاملين في الشركات والمؤسسات حول أهمية الالتزام بالسرية بعد انتهاء العقود، لضمان الحد من الإخلال بالمعلومات السرية.

الهوامش

[١] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية، بدون سنة، ص ٦١٢

[٢] المادة ١٤٨ من القانون المدني المصري؛ المادة ١٧٢ من القانون المدني العراقي، وكلّها تقرّر مبدأ تنفيذ العقد طبقًا لما يوجبه حسن النية.

[٣] المادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني التي تحظر إفشاء أسرار صاحب العمل حتى بعد انتهاء العقد.

[٤] قانون حماية الأسرار التجارية الفرنسي لعام ٢٠١٨؛ وكذلك القواعد النموذجية لحماية الأسرار التجارية الصادرة عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية WIPO.

[٥] ابن منظور، لسان العرب، مادة "كتم"، دار صادر، بيروت، بدون سنة،ص١٨٧.

[٦] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية ،٢٠١٨، ص ٧٠١

[٧] لمادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني والمادة ٣٤ من قانون النقابات المهنية في العراق؛ وهي نصوص توجب حفظ الأسرار المهنية حتى دون وجود شرط تعاقدي.

[٨] المادة ١٤٨ من القانون المدني المصري؛ المادة ١٧٢ من القانون المدني العراقي، والفقه المتعلق بمبدأ حسن النية في تنفيذ العقود: عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية، ص ٧٠١.

[٩] ابن قدامة، المغني في الفقه الإسلامي، ج٧، دار الفكر، ص ٣٣٢، ومبادئ المسؤولية التقصيرية في الفقه المدني.

[10] المادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني، نصّ على حماية أسرار العمل وأي إفشاء للسر التجاري.

[11] حكم محكمة التمييز اللبنانية، القضية رقم ٢٠١٠/٥٦٧، تاريخ النطق: ٢٠١٠/٣/١٢، المتعلق بالإفشاء عن أسرار تجارية بعد انتهاء العقد.

[12] قانون حماية الأسرار التجارية الفرنسي لعام ٢٠١٨، اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR)، نصوص رقمية: EU 2016/679.

[13] عبد الله شحادة، الالتزامات التعاقدية وغير التعاقدية في القانون اللبناني، دار النهضة، بيروت، ص ٢١٠.

[14] عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية، ص ٧١٠

[15] المادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني؛ المادة ٣٤ من قانون النقابات المهنية في العراق، نصوص تلزم بحفظ البيانات الحساسة وأسرار العمل.

[16] ابن قدامة، المغني في الفقه الإسلامي، ج٧، دار الفكر، ص ٣٣٥–٣٣٦، فيما يتعلق بحماية المعرفة التشغيلية ومنع الإفشاء عنها.

[17] نفس المرجع السابق، مع الإشارة إلى القواعد الاستثنائية للالتزام بالكتمان في حالات الحق المشروع والمعلومات العامة.

[18] أحمد فريد، شرح القانون المدني – التزامات وحقوق مالية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٧٢٦–

[19] المادة ٢٣ من قانون العمل اللبناني، نصّت على وجوب الحفاظ على الأسرار المهنية بعد انتهاء العقد.

[20] حكم محكمة التمييز اللبنانية، القضية رقم ٢٠١٠/٥٦٧، تاريخ النطق ٢٠١٠/٣/١٢، المتعلق بحماية الأسرار الصناعية بعد انتهاء العقد.

[21] مصطفى الزرقا، المسؤولية المدنية وشرط التعويض في القانون المدني المصري، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠١٢، ص ٥١٢.

[22] سامي محمود، الالتزامات غير التعاقدية في القانون المدني المصري، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٦، ص ٤٩٨

[23] عبد الوهاب عيسى، الأمن القانوني وحماية المعلومات السرية، عمان: دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠، ص ٢١٢–

[24] خالد العلي، الأسرار التجارية وحمايتها في التشريع العربي، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠١٨، ص ١٨٤

[25] نور الدين بن جدو، القواعد العامة للمسؤولية المدنية والتعويض في القانون المدني الجزائري، الجزائر: دار البصائر، ٢٠١٨، ص ٣٧٣

[26] حسين عليوة، الالتزامات العقدية في القانون المدني، الإسكندرية: مكتبة القانون الحديثة، ٢٠١٤، ص ٥٦٢.

[27] احمد راشد، المسؤولية التقصيرية – دراسة مقارنة، بيروت: دار النهضة، ٢٠١٧، ص ٢٨٩.

[28] عبد المنعم إبراهيم، التعويض المدني في القانون المدني المصري، القاهرة: مكتبة القانون الحديثة، ٢٠١٥، ص ٤٢٤.

[29] علي الزهراني، الشرط الجزائي في العقود التجارية، جدة: دار العدل للطباعة، ٢٠١٨، ص ٢١٥.

[30] خالد الشامي، الإجراءات التأديبية والتدابير الوقائية في الحقوق المدنية، الرياض: دار الفكر القانوني، ٢٠١٩، ص ٣٥٤.

[31] سمير التميمي، الجريمة الإلكترونية وحماية المعلومات في التشريع العراقي، بغداد: دار المدى، ٢٠٢١، ص ١٤٩.

المصادر والمراجع

١.ابن قدامة، المغني في الفقه الإسلامي، ج٧، دار الفكر٢٠٠٨ .

٢.ابن منظور، لسان العرب، مادة "كتم"، دار صادر، بيروت، بدون سنة

٣.أحمد فريد، شرح القانون المدني – التزامات وحقوق مالية، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠١٥.

٤.أحمد راشد، المسؤولية التقصيرية – دراسة مقارنة، بيروت: دار النهضة، ٢٠١٧.

٥.علي الزهراني، الشرط الجزائي في العقود التجارية، جدة: دار العدل للطباعة، ٢٠١٨.

٦.عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني: مصادر الالتزام، ج١، دار النهضة العربية ،٢٠١٨

٧.عبد المنعم إبراهيم، التعويض المدني في القانون المدني المصري، القاهرة: مكتبة القانون الحديثة، ٢٠١٥.

٨.عبد الوهاب عيسى، الأمن القانوني وحماية المعلومات السرية، عمان: دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠.

٩.خالد العلي، الأسرار التجارية وحمايتها في التشريع العربي، عمان: دار وائل للطباعة والنشر، ٢٠١٨.

١٠.خالد الشامي، الإجراءات التأديبية والتدابير الوقائية في الحقوق المدنية، الرياض: دار الفكر القانوني، ٢٠١٩.

١١.حسين عليوة، الالتزامات العقدية في القانون المدني، الإسكندرية: مكتبة القانون الحديثة، ٢٠١٤.

١٢.مصطفى الزرقا، المسؤولية المدنية وشرط التعويض في القانون المدني المصري، القاهرة: مكتبة الخانجي، ٢٠١٢.

١٣.نور الدين بن جدو، القواعد العامة للمسؤولية المدنية والتعويض في القانون المدني الجزائري، الجزائر: دار البصائر، ٢٠١٨.

١٤.سامي محمود، الالتزامات غير التعاقدية في القانون المدني المصري، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٦.

١٥.سمير التميمي، الجريمة الإلكترونية وحماية المعلومات في التشريع العراقي، بغداد: دار المدى، ٢٠٢١.

المصادر القانونية

١.**القانون المدني المصري** الصادر بالقانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ وتعديلاته، والمتعلق بالالتزامات والعقود والمسؤولية المدنية.

٢.**القانون المدني اللبناني** الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ١١ لسنة ١٩٧٦ وما طرأ عليه من تعديلات، والمتعلق بالالتزامات والعقود وحماية الحقوق.

٣.**قانون التجارة المصري** رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩، والمتعلق بالعقود التجارية وحماية الأسرار التجارية.

٤.**قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار المصري** رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، والمتعلق بحماية الأسرار التجارية ومنع الإفشاء غير المشروع للمعلومات.

٥.**قانون العمل العراقي** رقم ٧١ لسنة ١٩٨٧ وتعديلاته، والمتعلق بعقود العمل وحماية أسرار العمل.

٦.**قانون حماية البيانات الشخصية العراقي** رقم ٥٥ لسنة ٢٠١٩، والمتعلق بحماية البيانات الحساسة والخاصة بالأفراد والمؤسسات.

٧.**قوانين الجزاء العربية** المختلفة، بما في ذلك العقوبات المتعلقة بإفشاء الأسرار المهنية والتجارية، مثل القانون الجزائي العراقي وقانون العقوبات اللبناني.

٨.**اتفاقيات السرية (Non–Disclosure Agreements – NDAs)** المطبقة في العقود التجارية والمهنية، كمصدر عملي وقانوني لتعزيز الالتزام بالكتمان بعد انتهاء العقد.

٩.**الأحكام القضائية العربية** المتعلقة بحماية المعلومات السرية والأسرار التجارية، بما في ذلك أحكام المحاكم المدنية والتجارية في مصر والعراق ولبنان.

Sources and References

١. Ibn Qudamah, Al-Mughni fi al-Fiqh al-Islami, vol. 7, Dar al-Fikr, 2008.
٢. Ibn Manzur, Lisan al-Arab, entry "katm", Dar Sader, Beirut, n.d.
٣. Ahmed Farid, Explanation of Civil Law – Financial Obligations and Rights, Cairo: Dar al-Nahda al-Arabiya, 2015.
٤. Ahmed Rashid, Tort Liability – A Comparative Study, Beirut: Dar al-Nahda, 2017.
٥. Ali al-Zahrani, The Penalty Clause in Commercial Contracts, Jeddah: Dar al-Adl for Printing, 2018.
٦. Abd al-Razzaq al-Sanhuri, The Intermediate Guide to Explaining Civil Law: Sources of Obligation, Vol. 1, Dar al-Nahda al-Arabiya, 2018.
٧. Abd al-Munim Ibrahim, Civil Compensation in Egyptian Civil Law, Cairo: Modern Law Library, 2015.
٨. Abd al-Wahhab Issa, Legal Security and Protection of Confidential Information, Amman: Dar al-Fikr al-Qanuni, 2020.
٩. Khalid al-Ali, Trade Secrets and Their Protection in Arab Legislation, Amman: Dar Wael for Printing and Publishing, 2018.
١٠. Khalid al-Shami, Disciplinary Procedures and Preventive Measures in Civil Rights, Riyadh: Dar al-Fikr Al-Qanuni, 2019.

.١١Hussein Aliwa, Contractual Obligations in Civil Law, Alexandria: Modern Law Library, 2014.
.١٢Mustafa Al-Zarqa, Civil Liability and the Compensation Clause in Egyptian Civil Law, Cairo: Al-Khanji Library, 2012.
.١٣Nour El-Din Ben Jeddou, General Rules of Civil Liability and Compensation in Algerian Civil Law, Algeria: Dar Al-Basair, 2018.
.١٤Sami Mahmoud, Non-Contractual Obligations in Egyptian Civil Law, Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi, 2016.
.١٥Samir Al-Tamimi, Cybercrime and Information Protection in Iraqi Legislation, Baghdad: Dar Al-Mada, 2021.

Legal Sources

.١Egyptian Civil Law issued by Law No. 131 of 1948 and its amendments, relating to obligations, contracts, and civil liability.
2. The Lebanese Civil Code, promulgated by Legislative Decree No. 11 of 1976 and its amendments, concerning obligations, contracts, and the protection of rights.

.٣The Egyptian Commercial Code No. 17 of 1999, concerning commercial contracts and the protection of trade secrets.
.٤The Egyptian Competition Protection and Anti-Monopoly Law No. 3 of 2005, concerning the protection of trade secrets and the prevention of the unlawful disclosure of information.
.٥The Iraqi Labor Law No. 71 of 1987 and its amendments, concerning employment contracts and the protection of trade secrets.
.٦The Iraqi Personal Data Protection Law No. 55 of 2019, concerning the protection of sensitive and private data of individuals and institutions.
.٧Various Arab penal codes, including penalties related to the disclosure of professional and commercial secrets, such as the Iraqi Penal Code and the Lebanese Penal Code.
8. Non-Disclosure Agreements (NDAs) applied in commercial and professional contracts, as a practical and legal source for reinforcing the obligation of confidentiality after the contract's termination.
.٩Arab judicial rulings related to the protection of confidential information and trade secrets, including rulings from civil and commercial courts in Egypt, Iraq, and Lebanon.